مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني - العدد الثالث

رجب - رمضان ١٤٢١هـ
(أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠ م)

- المثنى التغليبي وتراث العربية فيه
- الدلالة اللغوية
- إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل
- مختصر كتاب الفرق بين السين والصاد
- السن المناسبة لتعليم اللغات الأجنبية
- جِزَاف "الكفاف" (نقد)
- وقفات مع بحث التركيب المزجي

٨٥-6

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Lingustic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٥
• المثنى التغليبي وتراث العربية فيه
عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ١١
• الدلالة اللغوية
عمر شاع الدين ١٠٣
• إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل
بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ١٢١
• مختصر كتاب الفرق بين السين والصاد
تركي بن سهو العتيبي ١٤٧
• السن المناسبة لتعليم اللغات الأجنبية
إبراهيم بن عبدالعزيز أبو حيمد ٢٠٧
• جزاف "الكفاف" (نقد)
محمد أحمد الدالي ٢٥٥
• وقفات مع بحث التركيب المزجي
حسن بن محمد الحفظي ٣٢٣

المجلد الثاني - العدد الثالث - رجب - رمضان ١٤٢١هـ / أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- امين عبدالله سالم — أستاذ النحو بكلية اللغة العربية بالدوقية
- حسن شاذلي فرهود — أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس
- عبدالله الطيب — رئيس مجمع اللغة العربية السودان
- عبدالله بن حمد الخثران — أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- علي أبو المكارم — عميد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو جامعة أم القرى
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود
- محمد رشاد الحمزاوي — أستاذ اللسانيات بكلية الآداب الجامعة التونسية
- محمد علي سلطاني — أستاذ النحو سابقاً جامعة دمشق
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية
- محمود فهمي حجازي — أستاذ علم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة
- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو المشارك جامعة الملك سعود
- عثمان بن محمود صيني — أستاذ النحو المشارك بكلية إعداد المعلمين الطائف

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢. ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧. أن يكون البحث باللغة العربية.

٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

الفُصْحَى والعامية في حياتنا

الحديث عن صلة اللهجات العامية أو لغة العامية بالفصحى ليس وليد العصر، بل تطرّق له بعض من كتب في التاريخ والأدب في العصور الخالية، من أمثال ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) الذي سَمَّى لُغَةَ عصره لغة الجيل، وقارن بينها وبين اللغة المضريّة، وقد أفرد في مقدمته فصولاً للبحث في هذا الشأن، منها فصلٌ عنوانه «اللغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير»، وآخر عنوانه «لغة أهل الحضر والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة للغة مضر» عالج فيها ابن خلدون مميزات لهجة عصرة أو لغة جيله، كزوال الإعراب، ولزوم علامة الوقف في أواخر الكلام[1].

وتتفاوت العاميات في قربها من الفصحى. صحيح أن العاميات بجملتها قريبة من الفصحى، لكنّ هذا غير مانع من أن يوجد في العامية ما يعيق إتقان الفصحى، خاصة ما يتلقنه الإنسان في أيامه الأولى من بعض الانحرافات الصوتية، التي تجعل من العسير عليه أن يتقن أصوات الفصحى بمخارجها وصفاتها.

إننا لا نستطيع أن نسم ما يجري بين الفصحى والعاميّات بأنه صراعٌ، وإنما هو شذوذٌ، وخروجٌ عن الأصل، لا يصعب على الناظر معرفته، ولا مقاومته، ولا إصلاحه، ولا رَدُّه إلى وجه الصواب والجادة؛ لأن اللغة الموحّدة مازالت حيَّة في حياتنا الثقافية، وفي كتابتنا، وفي مظاهر الرقي والتقدم، وهي عنوان الثقافة والعلم، والحاجة إليها قائمة؛ لأنها من أهم أسس تحقيق هويتنا، غير أننا بحاجةٍ إلى شيءٍ من الجهد، ودعم القرار بقرارٍ سياسي، تتمثله قدوة حيَّة ذات تأثير على الجماهير الشعبية.

ونحن إن سلمنا بوجود خصومةٍ أو صراعٍ بين العامية والفصحى فالعامية تتخذ الجهلة بالفصحى، وقليلي الخبرة بها لسانها المهاجم؛ لأنهم دعاتها، والفصحى تتخذ لسانها

(١) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية (الدورة الثامنة عشرة) ص ٤٥٢-٤٥٣، مقالة للأستاذ محمد الشيبي.

المدافع من الأدباء، والبلغاء، وذوي البيان، وأصحاب العلم والوجاهة؛ لأنهم حماتها، وكراهية من يكره الفصحى لا ترجع إلى نقص فيها، أو قصور فيها، وإنما ترجع إلى قلة العلم بها، وسوء الفهم لها[1].

«ومعنى ذلك تغلب العامية لا لأنها أفضل، ولكن لأنها أسهل، فإنّ تحصيلها لا يحتاج إلى كتاب ومعلم ومدرسة، وإنما يحتاج إلى بواب وخادم وشارع! ومعنى تغلب العاميّة فصل الأدب عن الدين، وقطع الحاضر عن الماضي»[2].

إننا لو نظرنا إلى واقع العرب، وكيفية أدائهم للعربية لوجدنا أن الخلاف بينهم ليس اختلاف تراكيب، أو ألفاظ (مفردات). صحيح أنه قد يقع خلاف في استعمال المفردات من بيئة لأخرى، لكن هل يؤثر هذا في الوحدة اللغوية؟ إنه منذ القدم مايزال العرب يختلفون في طريقة الأداء بين إمالةٍ وتفخيم، وإشباعٍ وقصر، وتفخيم وترقيق، غير أن هذا لم يكن حائلاً أبداً بين العرب والوحدة اللغوية، إننا نعدُّهم رغم ذلك متحدّي اللغة.

إننا في عاميات الجزيرة قد تجاوزنا أو علونا فوق أكبر مظهر للخلاف، وهو الخلاف في نطق حروف العربية، فنحن أقرب البيئات إلى نطقها الصحيح المتمثل في أداء القرآن. وإن وجد بعد ذلك خلاف فهو في حدود المألوف المقبول، السائغ، الذي لا يطعن وحدتنا.

من المعروف المسلم أنه لم تكن في بلاد العرب لغة واحدة هي المسماة الفصحى، بل كان إلى جانبها لُغات، حكى أهل العربية، وجامعو اللغة شيئاً من أفرادها، وبعضاً من خصائصها، وطرفاً من ظواهرها، وهذه اللغاتُ لم تَمُتْ كما يخيل إلى البعض، بل بقيت لها بقية، ارتحلت إلى أطراف البلاد التي فتحها الفاتحون العرب، وتلقفها أهل تلك الأقاليم، كما بقيَتْ منها بقيّةٌ مع من بقي في بلاد العرب، مهد العربية، وهذا أمر

(١) أحمد حسن الزيات/ من وحي الرسالة/ ط الثانية، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م، دار نهضة مصر، القاهرة ٤/ ١٢١.
(٢) المصدر السابق ٤/ ١٢١.

طبيعي، وهو ظاهر لكل من يقف متأملاً لغة العامة ولغة الشارع، ولغة الخطاب اليومي، ولغة كبار السِّنّ، بل كانت هناك ظواهر قال عنها الأقدمون: إنها خاصة بقبائل معينة، واتّسع نطاقُ هذه الظواهر، وذاعت وشاعت حتى غدت غالبة على لسان العرب في جزيرتهم، من مثل الإتباع في نحو «شعير وبعير وبعيد» وكانت في الأصل لغة تميم من العرب، ومن مثل كسر حرف المضارعة المسمّى تائلة بهراء. والأمثلة ظاهرة مشتهرة، وبظهورها نستغني عن تتبعها وسردها.

قضية اختلاف العرب ليست محل جدل أو خلاف، وكان هذا مدعاة لبعض العرب أن يقرأ القرآن على لغته، كما حكي عن رؤبة أنه قرأ «جفالا» باللام بدل الهمزة، من قوله: «جفلت الريحُ السحاب» إذا حملته وفرقته، وعن أبي حاتم: لا يُقرأ بقراءة رؤبة؛ لأنه كان يأكل الفأر، بمعنى أنه كان أعرابياً جافياً. وعن أبي حاتم أيضاً لا تعتبر قراءة الأعراب في القرآن[1].

وقد شاهد حذيفة بن اليمان الناس يختلفون في القرآن بحسب لحونهم ولغاتهم، فأفزعه ما سمعَ ـ كما في البخاري ـ من اختلاف ألفاظ القرآن؛ إذ كان أبيحَ للعرب أن يقرأ كل حي بلغتهم[2]. وهذا كان في مبدأ الإسلام من باب التيسير: «اقرؤوا القرآن على سبعة أحرف». وفي هذا مصلحة برفع الحرج عن الأمة التي لا يطوع لسانها بأداء القرآن على غير ما تعودت عليه، ثم صارت المصلحة بعد إمكان التعليم، واختلاط الناس والقبائل، وسماعهم كلامَ بعضهم، صارت المصلحة في جمعهم على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، وتلقت الأمة هذا الصنيع بالقبول، ثم كان الأمر إلى القُراء، فكانوا يختارون أجود القراءات، قال اليزيدي: «كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العربُ، ومما بلغه من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقه في

(١) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) أخبار النحويين البصريين؛ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٩١.

(٢) محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) التنقيح؛ تحقيق د. يحيى حكمي (رسالة دكتوراه) ص ١٠٢٦.

كتاب الله عز وجل[1].

هذه أشبه بمقدمة لموضوع كبير هو الحوار بين الفصحى والعامية، لا نُحِبُّ أن نَلِجَ في تفاصيله الآن، ولا أن نقتحم بعض مصاعبه، مكتفين بالإشارة إلى أنَّ هناك مناشط تضعف الفصحى، ومكانتها في النفوس، نشير إلى بعضٍ منها:

ـ ما تقدِّمه بعض أقسام اللغة العربية من مواد علمية تؤصِّل لدراسة العامية، وتدعو إليها، شعر بذلك أساتيذها أم لم يشعروا. مع الخلل الذي تقدِّمه عن تصوُّر الفصحى.

ـ النشاط الملحوظ أخيراً من إقامة المهرجانات الشعرية، والاحتفالات العامية، بل قيام بعض أساتذة العربية بتحليل بعض النصوص العامية ودرسها شعراً كانت أو نثراً، وكأنه يغفل عن أن العامية ضرورة. فرضها عجزنا عن الفصحى.

ـ ما تمارسه القنوات الإعلامية، وما تشغف به من العاميات، حتى صارت كل قناة ذات لغة خاصة، تحاول تأكيد انتمائها الوطني بنشر عاميتها، غير مقدرة لما يترتب عليه من آثارٍ تضارُّ الوحدة الكبرى والوحدة اللغوية.

ـ تكلُّف كثيرٍ من الإعلاميين للعاميات، وبإمكانهم أو بوسعهم الأداء العربي الفصيح الصحيح. نحن لو قبلنا الأداء أو اللهجة العامية غير المتكلفة لا ينبغي لنا أن نقبل العامية المتكلفة المتعسِّفة.

وهناك أشياء كثيرة لا يتسع هذا المقام لذكرها، غير أننا ندعو هنا إلى مراجعة تصوُّرنا عن الفصحى، وأن نجعلها درجات ومستويات، لا تخرج عن الفصيح، وإن تفاوتت درجاتها، وعلى متحدِّث الفصحى أن يفيد من عفوية متكلمي العامية، وأن يطرح التكلف جانباً، وأن يسمو إلى العالي من أساليب الفصحى بحسب المقامات، وصدق من قال «لكل مقام مقال».

سليمان بن إبراهيم العايد

عضو الهيئة الاستشارية

(١) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) معرفة القراء الكبار؛ تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط الأولى، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩م، ١/ ٤.

أولاً : البحوث والدراسات

المثنى التغليبي وتراث العربية فيه

عبدالرزاق بن فراج الصاعدي

أستاذ علم اللغة المشارك ـ كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة

المقدمة

الحمد لله فاتحة كلّ خير، وتمام كلّ نعمة، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد؛ أفصح العرب لساناً، وأبينهم حجّة، وعلى آله الطّاهرين وصحابته أجمعين:

أمّا بعد؛ فإنّ العرب إذا أرادت أن تعبّر عن اسمين متصاحبين أو متقاربين أو متقابلين غلّبت أحدهما على الآخر، كقولهم: العُمَران، وهم يعنون: أبا بكر الصّديق وعُمَر بن الخطّاب، رضي الله عنهما، والمَشْرقان: المشرق والمغرب، والقمران: الشّمس والقمر.

ويسمى هذا النّوع: المثنّى التّغليبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو شائع عند العرب، كثير في اللغة، ومع ذلك لم يدرس دراسة علميّة خاصّة -فيما أعلم- على الرّغم من كثرة وروده في كتب المتقدّمين، وبعض المتأخّرين من علماء العربيّة، فالنّحاة يعرضون إلى نتف منه في كتبهم، في إشارات موجزة، عند كلامهم عن إعراب المثنّى، واللّغويّون يعنون بجمع ألفاظه جمعاً معجمياً. ولا يغني هذا أو ذاك عن دراسة هذه الظّاهرة اللّغويّة دراسة وصفيّة تفصيليّة جامعة تأتي على أنواع المثنّى التّغليبيّ وأقسامه، وشروطه وأحكامه، وعلله، وضوابطه، ومسوّغاته، وموقف العلماء منه، من حيث القياس.

وهأنذا أحاول أن أضطلع بهذه الدّراسة اللّغويّة التّفصيليّة، ثم آتي على تراث علمائنا في المثنّى اللّغويّ بعامّة، والمثنّى التّغليبيّ بخاصّة، رغبة في استيفاء الموضوع من جميع جوانبه، فأحصي ما خلّفوه لنا من مؤلفات في هذه الظّاهرة

اللّغويّة من قديم وحديث، وأقلّب صفحاته، وأقف عند أبوابه وفصوله، وأنبّه على المخطوط منه أو المفقود؛ لتتبيّن جهودهم في المثنّى، ونقرّ بسبقهم بالكتابة فيه.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدّراسة أن تكون في فصلين، وفق الخُطّة التّالية:

الفصل الأوّل: المثنّى التّغليبيّ في اللّغة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المثنّى: شروطه وأنواعه.

المبحث الثّاني: المثنّى التّغليبيّ.

المبحث الثّالث: ضوابط التّغليب في المثنّى.

المبحث الرّابع: المثنّى التّغليبيّ بين السّماع والقياس.

الفصل الثّاني: تراث العربيّة في مصنّفات المثنّى، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: التّراث القديم.

المبحث الثّاني: التّراث الحديث.

ويعقب ذلك خاتمة.

وأرجو من الله العلي القدير أن ييسّر لي الكتابة فيه، ويعينني على إتمامه، وألا يحرمني أجره، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول
المثنى التعليمي

المبحث الأول: المثنى شروطه وأنواعه

مدخل: المثنى في اللغة والاصطلاح:

التثنية في اللغة مصدر على زنة التفعلة، من قولك: ثنيتُ الشيء تثنية إذا عطفتَهُ فجعلتَهُ اثنين[1].

وقال الفيروزآبادي: «ثنّاه تثنيةً: جعلَهُ اثنين. وهذا واحدٌ، فاثنِه: كُنْ ثانيَهُ»[2].

والمثنى اسم مفعول على زنة (المُفعَل) بمعنى المجعول اثنين، من قولهم: ثنّى الشيءَ يُثنّيه.

ومن هذه المادة اللغوية وضعت العرب اسماً للعدد الذي هو ضعف الواحد، فقالت: اثنان للمذكر، واثنتان للمؤنث، أو إثنان، من غير همزة الوصل[3].

والمثنى في اصطلاح اللغويين والنحاة: اسم دالّ على اثنين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره، صالح للتجرّد منهما، وعطف مثله عليه، دون اختلاف المعنى[4].

فإذا قلت: «قلمان» -مثلاً- فقد دلّ هذا اللفظ على اثنين، بزيادة في آخره، وهي: «ان» وهو يصلح للتجرّد منها، فيعود إلى أصله، وهو «قلم».

---

(١) ينظر: اللسان (ثنى) ١٤/ ١١٥.

(٢) القاموس (ثنى) ١٦٣٦.

(٣) وهذه الأخيرة لغة تميم. ينظر: الصحاح (ثنى) ٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٧٨، وجمع الهوامع ١/ ٤١، ولغة تميم ٤٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦، والمقرب ٣٩٣، وجمع الهوامع ١/ ٤٠.

ويعني قولنا: «قلمان»: قلم وقلم، بعطف الثّاني على الأوّل، فالقلم مثل القلم لفظاً ومعنى.

قلمان = قلم + قلم

أو: قلم + ان = قلم + قلم

وهذا يعني أنّ المثنّى: اسم دالّ على اثنين متّفقين في الحروف والحركات والمعنى، بزيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف، وهي الألف والنّون المكسورة في حال الرّفع أو الياء السّاكنة المفتوح ما قبلها والنّون المكسورة بعدها في حالي النّصب والجرّ، وهذا هو المثنّى الحقيقيّ الّذي يُعنى به النّحاة في كتبهم.

وقولهم في الحدّ: «صالح للتّجريد» يخرج «اثنين واثنتين».

وثمّة نوع من المثنّى لا يعطف مثل مفرده عليه، ومنه «القمران» مثنّى: الشّمس والقمر؛ لأنّه لا يغني عنه: قمر وقمر، وكذلك «العُمَران»: أبو بكر الصّدّيق وعمر ابن الخطّاب، رضي الله عنهما، و«الأبوان»: الأب والأمّ.

وهذا النّوع ملحق بالمثنّى، ويسمّى: المثنّى التّغليبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي.

وإن دلّ اللّفظ على معنى التّثنية من غير زيادة ألف ونون في آخره كقولهم: «شفع» وهو ضدّ الوتر، و«زوج» بمعنى شفع، فليس بمثنّى على اصطلاح النّحاة، وإن دلّ على الاثنين من طريق الوضع اللّغويّ للكلمة.

علة التّثنية في اللّغة:

أصل التّثنية العطف، تقول قام الرّجلان، وجاء الزّيدان، والأصل في ذلك: قام الرّجل والرّجل، وجاء زيد وزيد، فحذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التّثنية للإيجاز والاختصار[1]، وكذلك في الجمع.

(١) ينظر: أسرار العربيّة ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ١٣.

قال عبدالقاهر الجرجانيّ: «اعلم أنّ التّثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال: جاء زيد وزيد، إلاّ أنّهم رأوا ذلك يطول، إذ التّثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جداً، فقالوا: الزّيدان والزّيدون، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضمّ الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى، مع اختصار اللّفظ.

وقريب من هذا ما حكي من أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون، ونحن أمراؤكم، فخوطب بأمير المؤمنين، وإنّما اختار ذلك كراهية التّكرير؛ إذ كان يجب أن يقال بعده: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، إلى ما لا نهاية له، كما كان يجب أن يقال: زيد وزيد، فالمُتَجَنَّب هو التكرير في الموضعين»[1].

والّذي يدلّ على أنّ الأصل العطف أنّهم يفكّون التّثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الرّاجز:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[2]

وقال الآخر:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِها والخَلْفِ كَشَّةَ أَفْعَى في يَبِيسٍ قَفِّ[3]

أراد الأول: بين فكّيها، وأراد الثاني: بين خلفيها.

فهذا عدول إلى التكرار في حالة الاضطرار، سوّغه أنّه الأصل في التّثنية.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٨٣، ١٨٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٧، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٣٤، وأسرار العربيّة ٤٧، وضرائر الشعر ٢٥٧، والمخصص ١١/ ٢٠٠، والخزانة ٧/ ٤٦٨.

(٣) ينظر: أسرار العربيّة ٤٨، والدرر اللوامع ١/ ١٨.

شروط التّثنية:

اشترط علماء العربيّة في المثنّى شروطاً أوجزها ابن أبي الرّبيع[1] فيما يلي:

أحدها: اتّفاق اللّفظين، نحو «الكتابين» في الكتاب والكتاب، وإنما جاز قولهم: «القمران»: في الشّمس والقمر؛ لأنّ العرب لا تفعل هذا في المختلفين حتّى تقدّر فيهما الاتّفاق، فكأنّ اسم كلّ واحد منهما: قمر، مسامحة، لشبه كلّ منهما بصاحبه، وكذلك في «العُمَرين» وجميع ما جاء في المثنّى التّغليبيّ.

الثّاني: اتّفاق الدّلالة، فتقول: عينان، إذا أردت عينين باصرتين، فإذا أردت عيناً باصرة وعين الماء لم تقل: عينان، فلا بدّ من العطف هنا[2].

وأجاز هذا بعض النّحاة، ولم يعدّه شرطاً من شروط التّثنية[3].

وجرى عليه قول الحريريّ (ت ٥١٦هـ) في المقامات، وإن كان لا يستشهد به:

جادَ بالعينِ حين أعْمَى هَواهُ عَيْنَهُ فانثنى بلا عَيْنَيْنِ[4]

أراد العين الباصرة والدّرهم، ومن لم يُجز ذلك عدّه لحناً[5].

الثالث: الإفراد، فلا تجوز تثنية المركّب الإسناديّ، نحو «تأبّط شرّاً» و«شاب قرناها» و«برق نحره».

واختلف في تثنية المركّب المزجي، نحو: بعلبك، وسيبويه، وصَحّح أكثرهم

(١) ينظر: الملخص ١/ ١١٥، والبسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٣، وحاشية الشمني ٢/ ٢٧٩.

(٤) البيت في المقامات ٨٥، وشرح المقامات للشريشي ١/ ٤٣٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٨، والبسيط ١/ ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/ ٢٣١ وهمع الهوامع ١/ ٤٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٨، والبسيط ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/ ٢٣١.

المنع لشبهه بالمحكيّ (أي المركب الإسنادي) ولعدم السّماع، كما قال المرادي[1].

الرّابع: الإعراب، أمّا قولهم «هذان» و«اللّذان» فجاءا على طريقة التّثنية، وليست بتثنية، كما قال ابن أبي الرّبيع[2].

الخامس: التّنكير، فإذا ثُنّيَ العَلَم نُكّر؛ بدليل دخول الألف واللاّم عليه بعد التّثنية نحو: الزّيدين، وامتناعهما ـ أي الألف واللام ـ قبل التّثنية، نحو: زيد. ولهذا إن أردت التّنكير قلت: زيدان، وإن أردت التّعريف قلت: الزّيدان.

وجعل بعضهم الشّروط ثمانية، وهي: الإفراد، والإعراب، والتّنكير، واتفاق اللّفظ، واتفاق المعنى، وقبول معنى التّثنية، وعدم التّركيب، وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته[3]، نحو «سواء» فإنّ أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية «سِي» فقالوا: هما سِيّان، ولم يقولوا: سواءان، إلاّ في حكاية أوردها بعض النّحاة عن بعض العرب[4].

ومعنى هذه الثّمانية يؤول إلى الخمسة المذكورة.

أنواع المثنّى:

يمكن القول: إنّ المثنّى في جملته قسمان، أو نوعان: ما يفرد، وهو المثنى النحوي، وما لا يفرد، وهو المثنى اللغوي، وهما على النّحو التّالي[5]:

النّوع الأوّل: المثنى النحوي:

وهو المثنّى الحقيقيّ الّذي ينصرف إليه الذّهن عند إطلاق مصطلح «المثنّى» وهو

(١) توضيح المقاصد ١/ ٨٢.

(٢) ينظر: البسيط ١/ ٢٤٦، والملخص ١١٥، ١١٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٢، وحاشية الصبان ١/ ٧٦، وحاشية الخضري ١/ ٤٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٣.

(٥) ينظر: المثنى ١٠ (مقدمة المحقق).

الّذي يكثر في الاستعمال اللّغويّ، وينطبق عليه التّعريف السّابق، ومثاله «قلمان» و«كتابان» و«رجلان» ويمكن أن يسمّى: المثنّى النّحويّ، إذ يدرس في كتب النّحو، وله فيها تفصيلات من حيث الإعراب، أو من حيث البنية كصحّة الكلمة المثنّاة أو اعتلالها أو تركيبها، وما يتّصل بذلك من أحكام متنوّعة، وهو قسيم المفرد والجمع، ويتوسّط بينهما من حيث مدلول العدد.

ويسمّى هذا النّوع: المثنّى لفظاً ومعنًى[1]، ويسمّى أيضاً: المثنّى القياسيّ. ولا يعنينا الخوض في أحكامه النّحويّة في هذا البحث.

النّوع الثّاني: المثنى اللغوي:

وينقسم هذا النّوع قسمين أو نوعين:

أحدهما: المثنّى التّغليبيّ.

والآخر: المثنّى التّلقيبيّ.

فالأوّل هو المثنّى الجاري على التّغليب، وهو الّذي إذا أفرد صحّ إطلاقه على أحد المفردين، وهو المغلّب منهما، ومثاله «العُمَران» لأبي بكر الصّدّيق وعمر بن الخطّاب رضي الله عنهما، مفردهما «عُمَر» وهو يصحّ أن يطلق على أحدهما، وهو عمر بن الخطّاب، ومثله: «الأذانان» للأذان والإقامة. وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في المباحث التّالية.

أمّا الثّاني: وهو التّلقيبيّ ـ وفق تسمية التّنوخي[2] ـ فهو ما لم يُفد عند إفراده المعنى الموضوع له في التّثنية، ولذلك لا يصحّ ـ في الغالب ـ إطلاقه على أحد

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧، والتهذيب الوسيط ٣٠٣، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المثنّى ١١ (مقدمة المحقق) ولعله أخذ هذه التسمية من قول أبي الطيب اللّغويّ: ((باب الاثنين يجمعهما لقب واحد)). (ينظر: المثنّى ٣٧).

المسمّيين، ومثاله: «الأصغران» وهما: اللسان والقلب، ويُقال: إنما المرء بأصغريه؛ أي بلسانه وقلبه[1]، فإنّ هذا المثنّى إذا أفرد بحذف الألف والنّون لم يصحّ إطلاقه على أحد منهما، فلا يقال: إنّ «الأصغر» هو اللسان، أو هو «القلب»، ومثله «العصران» اللّيل والنّهار، و«الرّافدان» دجلة والفرات، و«الأمرّان» الجوعُ والعُرْيُ، و«الأسمران» الخبز والماء.

وبتحليل أمثلته يكون على الصورة التالية:

الأصغران = اللسان + القلب

العصران = الليل + النهار

الرافدان = دجلة + الفرات

الأمرّان = الجوع + العُرْي

الأسمران = الخبز + الماء

وإنّما جازت التّثنية في هذا ونحوه لأنّ كلّ واحد من معنييه من جنس الآخر، لاشتراكهما في معنى واحد، أو صفة واحدة، وهي «البياض» -مثلاً- في قولنا: «الأبيضان» للماء واللبن، فقد تحلّ صفة الاسمين محلهما وتغلب عليهما كما في الأصغرين، وتحليله كما يلي:

اللسان الأصغر + القلب الأصغر = الأصغران

وقد تحلّ صفة الاسم محله، وتغلب عليه وعلى الاسم الآخر وصفته، نحو «الأسمرين» وتحليله كما يلي:

الخبز الأسمر + الماء الأبيض = الأسمران

بحذف الخبز والماء والأبيض، وتثنية الأسمر.

(١) ينظر: فصل المقال ١٣٧.

فإن أمكن إفراد المثنّى وإطلاقه على الاثنين، كقولهم: «الجبلان» جبلا طيّء أجا وسلمى؛ فهو لاحق بالنّوع الأوّل من المثنّى الحقيقيّ النّحويّ، لأنّ كلاً منهما جبل، ومثله قولهم: «الحاجبان» وهما العظمان البارزان فوق العينين بلحمهما وشعرهما، وكلّ منهما حاجب.

ومنه ـ أيضاً ـ «الكعبان» كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة، و«الذُّهلان» ذُهْل ابن ثعلبة وذُهْل بن شيبان.

ومع أنّ هذا مثنّى حقيقيّ بمفهوم النّحاة فقد عُني به اللّغويّون وذكروه في مؤلّفاتهم مع المثنّى التّغليبيّ والتّلقيبيّ، وعلة ذلك ـ فيما أرى ـ دلالة أكثر ما جاء من ألفاظه على أعلام، أو أشياء كالأعلام، من الأجناس والنّعوت، ولهذا أفرد له ابن السكّيت باباً سماه «ما أتى مثنّى من أسماء النّاس لاتّفاق الاسمين»[1].

وأفرد له أبو الطّيّب اللّغويّ ثلاثة أبواب، وهي:

«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق اسميهما»[2].

و«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق نعتيهما»[3].

و«باب الاثنين يجمعهما لقب واحد»[4].

ويمكن أن يسمّى هذا النّوع الّذي يمكن إفراده: المثنّى المتّفق؛ أي: المتّفق مفرداه، وهو في حقيقة الأمر، كالمثنى النحوي، ولا بأس من إدراجه ضمن المثنّى اللّغويّ؛ لعناية اللّغويّين به في كتبهم، على الرّغم من أنّه مثنّى حقيقيّ بمقتضى تعريف المثنّى، فيجوز لنا ـ وفق نظرة اللغويين من خلال كتبهم في المثنى ـ أن نقول: إن

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٣.

(٢) المثنى ١٧.

(٣) المصدر السابق ٢٩.

(٤) المصدر السابق ٣٧.

المثنّى نوعان: نحويّ ولغويّ، وإنّ المثنّى اللّغويّ عندهم ثلاثة أنواع:

١ـ مثنّى تغليبيّ.

٢ـ مثنّى تلقيبيّ.

٣ـ مثنّى متّفق.

وثمة تقسيم آخر، فمن العلماء من يجعل التّثنية ـ في الجملة ـ ثلاثة أقسام (أنواع)[١]:

الأوّل: تثنية في اللّفظ والمعنى ـ وهو الكثير الغالب في كلام العرب ـ كالرّجلين والزّيدين والكتابين، وما أشبه ذلك من المثنّى الحقيقيّ، ويلحق بهذا المثنّى الّذي لا يفرد بنوعيه التّغليبيّ والتّلقيبيّ.

الثاني: تثنية في اللّفظ دون المعنى، نحو «لَبَّيك» و«سَعْدَيكَ» و«حنانيك» وفي التّنزيل: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، فكلمة «كَرَّتَيْن» هنا مثنى لا يراد به حقيقته، بل يراد به التّكثير، بدليل قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: مزدجراً وهو كليل «وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتين ولا ثلاث، وإنما المعنى كرّات»[٢].

وحمله بعض المفسّرين على ظاهره، وهو التّثنية الحقيقية، قالوا: كَرَّتَين، أي: مرتين، الأولى ليرى حسن السّماء، والثّانية ليبصر كواكبها[٣].

ومنه قول الراجز:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ[٤]

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧.

(٢) الدّرّ المصون ١٠/ ٣٧٩.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، والخزانة ٢/ ٣١٤، والدرر اللوامع ١/ ١٥.